دشن تمديد خطوط كهرباء وتفقد مصنع الشركة الوطنية للاسمنت بلحج

نائب الرئيس يشارك أبناء تعز اليوم احتفالهم بيوم الديمقراطية

صنعاء/ سبأ:

وصل الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية ظهر أمس إلى مدينة تعز في زيارة للمحافظة يحضر خلالها المهرجان الجماهيري الكبير الذي سيقام اليوم الأربعاء احتفاء بيوم الديمقراطية .

و يلتقي نائب الرئيس المسؤولين في المجالس المحلية والمكتب التنفيذي للإطلاع على سير العمل في تنفيذ المشاريع التنموية الخدمية و الاقتصادية .

كان في استقباله الاخوة أمين عام المجلس المحلي محمد أحمد الحاج و وكلاء المحافظة المهندس عبدالقادر حاتم و علي عبداللطيف راجح وعارف أحمد مجور و محمد الهياجم و مدير الامن السياسي العميد يحيى الاحرمي و نائب مدير الأمن العقيد عبدالحليم نعمان وعدد من المسؤولين وأعضاء المكتب التنفيذي بالمحافظة .

و كان الأخ عبدربه منصور هادي قد زار مصنع الشركة الوطنية لانتاج الاسمنت في منطقة المسيمير بمحافظة لحج ، حيث كان في استقباله أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة علي حيدرة ماطر ونائب رئيس هيئة الأركان لشؤون آلتسليح اللواء الركن محمد راجح لبوزة و العميد ثابت جواس ووكيل أول المحافظة ياسر البيحاني والمدير الاقليمي للشركة رشاد هايل سعيد، و مدير الإدارة الصناعية خالد احمد هائل و مدير الشركة عبدالجليل عبدالله .

و زار الاخ نائب الرئيس غرفة التحكم الآلي للإطلاع على حجم الانتاج البالغ اربعة الاف و ثلاثمائة طن يومياً بمعدل مليون و ثلاثمائة طن سنويا و بمناولة انتاجية حمولة ثلاثمائة قاطرة و شاحنة كبيرة لحمل وتوزيع الانتاج اليومي الى منافذ التسويق لتغطية جزء كبير من الطب المحلي لمادة الاسمنت .

الجدير ذكره ان تجهيزات هذا المصنع اعتمدت تقنية المانية بمواصفات فنية و هندسية عالية الجودة في اطار استثمارات الرساميل الوطنية و بتكلفة تصل الى نحو 250 مليون دولار .

و قد دون الاخ عبدربه منصور هادي كلمة في سجل الزيارات عبر فيها عن تقديره لهذا الاسهام الوطني في مسيرة التنمية التي يقودها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، مؤكدا على اهمية مواصلة السير على هذا النحو الوثاب صوب تحقيق الاهداف المنشودة ، متمنيا للشركة التوفيق و النجاح .

و عند جسر عقان تفقد الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية سير بدء العمل في سفلتة الطريق المؤدي الى عاصمة مديرية المسيمير بطول تسعة كيلومترات و عرض ستة امتار وعلى طبقتين اسفلتيتين .

و استمع نائب رئيس الجمهورية من مدير عام المديرية أحمد ناصر الجحمه و المهندس معاذ عبده الى ايضاحات حول العمل في هذا المشروع و فترة الإنجاز المحددة و بتكلفة تتجاوز 100 مليون ريال ، و يمثل شريانا حيويا يستفيد منه أبناء المنطقة .

و أشار مدير عام المديرية إلى أن صندوق صيانة الطرق الذي مول هذا المشروع قدم حوالي 200 مليون ريال لبناء خمسة حواجز مائية في مناطق مختلفة في المديرية .. و كذا بناء مركز للأمومة والطفولة في إطار دعم مشاريع التنمية في مديرية المسيمير.

كما دشن الأخ نائب الرئيس العمل في تمديد خطوط الكهرباء من الضغط العالي لمديرية المسيمير.

هذا و يرافق الأخ نائب رئيس الجمهورية في هذه الزيارات وزير الخدمة المدنية و التأمينات الدكتور يحيى محمد الشعيبي و عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ورؤساء المؤسسات والهيئات ونائب وزير الداخلية اللواء الركن صالح حسين الزوعري، وعدد من القيادات العسكرية والأمنية.

هيئة رئاسة مجلس النواب تصدر بيانا حول موافقة المجلس على تعديل المادة (65) من الدستور

صنعاء / سبأ:

أصدرت هيئة رئاسة مجلس النواب أمس الثلاثاء بيانا بشأن موافقة المجلس على تعديل المادة (65) من الدستور استناداً إلى أحكام الفقرة (ج) من المادة (222)من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة بالقانون رقم (1) لسنة 2006م، فيما يلي نصه:

الإخوة المواطنون .. الأخوات المواطنات

إن مجلس النواب وبحكم مهامه و صلاحياته الدستورية هو السلطة التشريعية ويؤدي مسؤولية الإنابة عن الشعب لتحقيق إرادته الحرة وتطلعاته المشروعة.

ولذلك فقد تلقى مجلس النواب طلبا مقدما من رؤساء الكتل البرلمانية ومن عدد (113) عضوا من أعضائه بتعديل المادة (65) من الدستور بما يسمح بتمديد مدة مجلس النواب الحالي لمدة عامين وذلك بهدف إجراء الإصلاحات التالية :

1 - إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي و النظام الانتخابي.

2 - تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها اثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون .

3 - إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقا لما ينص عليه القانون.

وقد ناقش المجلس طلب إجراء التعديل المشار إليه والمبررات والأسباب الموضوعية الداعية لذلك والأهداف المتوخاة منه المتمثلة في تعزيز وتطوير التجربة الديمقراطية لبلادنا وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية وترسيخ مبدأ التعددية الحزبية وتفعيل دور المجلس التشريعي والرقابي خلال الفترة القادمة بإجراء بعض الإصلاحات الدستورية الهادفة إلى تطوير النظام السياسي والإنتخابي بما يواكب التطورات الجارية في المجتمع على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وخلال الفترة المنصرمة الممتدة من نهاية فبراير الماضي منذ أقر المجلس مبدأ التعديل للمادة (65) من الدستور وحتى إقرارها بصيغتها النهائية اتخذ المجلس جملة من الإجراءات الدستورية وفقا لأحكام المادة (158) من الدستور والمواد من (218) إلى (222) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وفي ضوء ما تقدم وقف مجلس النواب على مدى يومين متتاليين 26-27 أبريل 2009م أمام تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة من المجلس بدراسة ومناقشة التعديل واجرى حوله نقاشا جادا ومسئولا مستعرضا المبررات ودوافع التعديل ، واضعا المصلحة الوطنية العليا لليمن في مقدمة كل الإعتبارات.

وقد توج المجلس مداولاته ومناقشاته المستفيضة المسؤولة بإقرار تعديل المادة (65) من الدستور في جلسة علنية سادتها روح التفاهم والإجماع بحضور 233 عضوا من مجموع اعضاء المجلس البالغ عددهم 292 عضوا بعد استبعاد المقاعد الخالية وعددها تسعة مقاعد وعلى أساسه أجريت عملية التصويت بشكل ديمقراطي حر ومباشر ونداء بالإسم وأسفرت عن موافقة المجلس بأغلبية 231 عضوا ولم يوافق عضو واحد وخرج عضو واحد قبل إجراء التصويت.

وبذلك حاز التعديل الدستوري على أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس وهو العدد المطلوب دستوريا (219) صوتا بعد استبعاد المقاعد الشاغرة وعددها (9) مقاعد وبزيادة (12) صوتا عن العدد المطلوب.

وأصبح نص المادة (65) بعد إقرار تعديلها من المجلس على النحو التالي:

مادة (65) أ- مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين الى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظل المجلس قائما ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد.

ب - إستثناء من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تمتد مدة مجلس النواب الحالي سنتين شمسيتين ولمرة واحدة مراعاة للمصلحة الوطنية العليا.

واستنادا الى أحكام الفقرة (ج) من المادة (222) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة بالقانون رقم (1) لسنة 2006م والتي تقضي بأن تصدر هيئة رئاسة المجلس بيانا يتضمن المواد التي أقر المجلس تعديلها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إقرار المجلس، فقد أصدرت هيئة رئاسة المجلس هذا البيان المتضمن قرار المجلس في جلسته المنعقدة صباح يوم الإثنين 27 أبريل 2009م بالموافقة على تعديل المادة (65) من دستور الجمهورية اليمنية واعتبار التعديل نافذا من تاريخ موافقة المجلس.

وبهذا فإن مدة التمديد لمجلس النواب الحالي تعتبر نافذة من تاريخ انتهاء مدة المجلس الحالي.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

صادر عن هيئة رئاسة مجلس النواب
بتاريخ 3 جمادى الأولى 1430 هـ
الموافق 28 إبريل 2009 م

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء:

الإشادة بالعمل البطولي للبحرية وخفر السواحل بتحرير أربع سفن يمنية من قبضة القراصنة

الاطلاع على مدونة السلوك بشأن القضاء على القرصنة والسطو المسلح ضد السفن

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الإسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور ، رئيس المجلس على اتفاقية البيع لأجل والموقعة بين الحكومة اليمنية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن توكيل الحكومة لتقوم نيابة عن البنك بشراء معدات لاستخدامها في مشروع بناء صوامع الغلال بميناء الصليف في الحديدة.

وكلف المجلس نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلسي النواب والشورى متابعة استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.

وبموجب الاتفاقية سيخصص البنك مبلغا لا يتجاوز 21 مليونا و250 ألف دولار امريكي لشراء المعدات الخاصة بالصوامع والتجهيزات الكهروميكانيكية المشروع الذي يتضمن بناء 10 صوامع للغلال تابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية بسعة تخزين 10 آلاف طن متري لكل منها وذلك في اطار خطة الحكومة لزيادة الطاقة التخزينية للحبوب وتحقيق مخزون استراتيجي آمن يساعد في مواجهة الاحتياجات الطارئة من مادة القمح بصورة شهرية فضلا عن المساهمة في كسر الاحتكار وتعزيز التوازن بين العرض والطلب بالسوق المحلية.

ووافق المجلس على مشروع لائحة تنظيم شؤون الموانئ البرية بعد مراجعتها من قبل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية ، ووجه باستكمال الاجراءات القانونية لإصدار اللائحة التي تهدف الى تسهيل الإجراءات وتأكيد التنسيق في أعمال ومهام الجهات العاملة في الموانئ البرية بما يحول دون حدوث اى تعارض أو تداخل في المهام والمسؤوليات والعمل وفقا لاختصاصات فروع وحدات الخدمة العامة المحددة في القوانين واللوائح والقرارات النافذة .

كما تهدف اللائحة الى تطوير الموانئ البرية والارتقاء بأدائها لمواكبة المتغيرات بما يؤهلها تقديم خدمات أفضل للمسافرين والمستوردين والمصدرين والناقلين والسياح فضلاً عن توفير المناخ الاستثماري في هذه الموانئ للمساهمة في تقديم الخدمات اللوجستية للمسافرين من استراحات فندقية الى المطاعم والأسواق الحرة والاتصالات وغيرها من الخدمات المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير.

وأحال المجلس مشروع قانون الارصاد المقدم من وزارة النقل الى لجنة وزارية برئاسة وزير الشؤون القانونية وعضوية وزارات النقل ، المياه والبيئة والثروة السمكية للمراجعة والرفع بالرأي الى المجلس للمناقشة وإقرار ما يلزم .

ويهدف المشروع الى الارتقاء بخدمات الارصاد الجوية بما يواكب المتغيرات والتطورات التي يشهدها هذا القطاع خاصة في ظل التقلبات المناخية والظواهر الجوية التي طرأت مؤخرا وذلك في اتجاه حماية الافراد والمجتمع والممتلكات العامة والخاصة من تأثيرات هذه الظواهر من خلال اصدار النشرات التحذيرية المبكرة .

ويقوم المشروع على خدمة توجهات الدولة الخاصة بالتوسع في انشاء محطات ومراكز الارصاد المختلفة على مستوى الجمهورية اضافة الى تنظيم عملية تقديم معلومات الارصاد الجوية المستخدمة لأغراض الملاحة الجوية والبحرية والزراعية وإنتاج الغذاء واستصلاح الاراضي وتطوير مصادر الطاقة المتجددة والبحث العلمي للمستفيدين في قطاعات الدولة والقطاعات الخاصة وغيرها من المهام الرامية الى الحفاظ على سلامة الأرواح والممتلكات .

واطلع المجلس على تقرير وزير النقل رئيس اللجنة المكلفة بتحديد الجرف القاري للجمهورية والاجراءات المتعلقة بإيداع الوثائق الخاصة بهذا الجانب لدى الامم المتحدة.

واوضح التقرير إتمام عملية تسليم جميع الوثائق الخاصة بتحديد الجرف القاري لليمن لما وراء 200 ميل بحري ، تحديدا من خطوط الاساس جنوب شرق أرخبيل سقطرى وفقا للفقرة الثامنة من المادة (76) من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار .

وكلف المجلس رئيس اللجنة الوزارية استكمال المتابعة لدى لجنة الجرف القاري بالأمم المتحدة وفقا للتاريخ المحدد لمناقشة وعرض موضوع طلب الجمهورية اليمنية في تحديد جرفها القاري والرفع الى المجلس بالنتائج.

واطلع المجلس على تقرير وزير النقل حول مدونة السلوك بين دول شبة اقليم غرب المحيط الهندي وخليج عدن ومنطقة البحر الأحمر بشأن القضاء على القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في منطقة غرب المحيط الهندي وخليج عدن الموقعة في ختام الاجتماع شبة الاقليمي عالي المستوى الذي عقد نهاية شهر يناير 2009م.

واكد المجلس اهمية تنفيذ مدونة السلوك بشأن قمع اعمال القرصنة والسطو المسلح اللذين يستهدفان السفن في المنطقة المشار اليها ، مثمنا جهود وزارتي النقل والخارجية التي اثمرت توقيع مدونة السلوك.

وكلف المجلس وزير النقل بالتنسيق مع وزراء النقل في حكومات الدول الاطراف في المدونة ومع المنظمة البحرية بهدف تحويل المدونة الى اتفاق ملزم وفقا لما ورد في المدونة اضافة الى التأكيد على الجهات المعنية توفير تجهيزات المركز الاقليمي لتبادل المعلومات بشأن القرصنة والسطو المسلح ضد السفن وذلك بالتنسيق مع الدول المانحة والذي اقرت المدونة اقامته بصنعاء.

وعبر المجلس عن شكره لجهود المنظمة البحرية الدولية في سبيل انجاز المدونة وكذلك حكومات الدول الشقيقة والصديقة التي شاركت في انجاح اعمال الاجتماع.

وتؤكد المدونة على جميع الدول الاعضاء في ظل التعاون مع المنظمة الدولية اتخاذ التدابير المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحار، وتقديم المتهمين بارتكابها الى العدالة وفقا للقانون الدولي او عن طريق اعتماد تشريعات وطنية وتوفير السفن والمعدات اللازمة لأغراض الإنقاذ ومراعاة الحيطة ازاء الغش في تسجيل السفن وغيرها من الإجراءات المعززة للجهود الاقليمية في مكافحة هذه الظاهرة.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية التعاون الصحي بين الجمهورية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية بشأن إيفاد البعثة الطبية الصينية للعمل في الجمهورية اليمنية ، كما وافق المجلس على مذكرة التفاهم حول اعادة البعثة الطبية الصينية الى سيئون محافظة حضرموت والموقعة بصنعاء في 11 إبريل الجاري.

وتنظم الاتفاقية التي تؤكد على استمرار إيفاد البعثة الطبية الصينية كافة الجوانب والاجراءات الفنية واللوجستية المتعلقة بعمل البعثة الطبية بما يعزز من إدارتها في تقديم خدماتها الطبية والصحية للمرضى في المستشفيات التى تم الاتفاق بشأنها مع الجانب الصيني والواقعة في تسع محافظات.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان عن مرض انفلونزا الخنازير والاجراءات الاحترازية التي قامت بها وزارة الصحة لمواجهة الجائحة العالمية المحتملة جراء هذا المرض لاسيما في المنافذ الجوية اضافة الى عملية التوعية الاعلامية حول المرض وطرق الوقاية منه.

واكد المجلس على الدعوة التى وجهتها اليمن بصفتها رئيس الدورة الحالية للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعقد اجتماع طارئ يوم السبت القادم في الدوحة بناء على طلب الاشقاء في دولة قطر للبحث حول التطورات الوبائية الراهنة وتنسيق الجهود المشتركة لرفع الجاهزية والتعاون في مواجهة هذه الجائحة في حال سجلت اي حالة منها في الدول السبع الاعضاء بالمجلس الوزاري.

واستمع مجلس الوزراء الى تقرير وزير الداخلية حول الاوضاع الامنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية والجهود التي تقوم بها الأجهزة الامنية لتعزيز أجواء الامن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع ، حيث اشار التقرير الى العمل البطولي الذي قامت به القوات البحرية وخفر السواحل خلال اليومين الماضيين وتمثل بتحرير أربع سفن تجارية ونفطية يمنية من قبضة قراصنة صوماليين والقاء القبض على 11 قرصانا.

وقد اشاد مجلس الوزراء بهذا العمل الذي يجسد التطور الملموس الذي تشهده القوات البحرية وخفر السواحل ومنتسبوها وقدرتهم العالية على حماية المياه الاقليمية والتصدي للأعمال غير القانونية التي تمس سيادة الوطن اضافة الى دورهم الفاعل في مساندة الجهود الدولية للتصدي لظاهرة القرصنة في منطقة خليج عدن والبحر العربي.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الاسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سير الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى وذلك للفترة من 21 – 26 ابريل الجاري .

كما اطلع المجلس على تقرير وزير السياحة حول مشاركته في الاجتماع الـ 32 للجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الاوسط ، والمؤتمر الدولي حول مواجهة تحدي الموارد البشرية للسياحة (قمة قطر) والذي عقد خلال الفترة من 21 - 23 ابريل الجاري .

استعراض تقرير عن انفلونزا الخنازير والإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهته

تجديد دعوة اليمن إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الصحة في دول الخليج لمواجهة أنفلونزا الخنازير

إقرار استكمال المتابعة لدى الأمم المتحدة بشأن تحديد الجرف القاري لليمن

الموافقة على لائحة تنظيم شؤون الموانئ البرية والتوجيه باستكمال الاجراءات لإصدارها